منارات

العدد الرابع

على الصيد البحري
وتربية الأحياء المائية

2 التجارة الدولية وسلاسل القيمة المستدامة وحماية المستهلك

8 الخطة الوطنية للتشجيع على صيد وترويج وتثمين السلطعون بخليج قابس

12 تصدير وتوريد منتوجات الصيد البحري خلال الثلاثي الاول لسنة 2019

17 Changements climatiques et écosystèmes marins

20 La certification de qualité ISO

24 Étude de marché à l'export

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
تصدر عن المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
Tél. : 71 905 876 - Fax : 71 905 982
www.gipp.tn

لجنة الإعداد

المدير المسؤول : الحبيب المثلوثي

إعداد و تنسيق : إيمان نجاح

لجنة التحرير :

1.الحبيب المثلوثي

2.إيمان نجاح

3.أشرف بن سليمان

4.انتصار شرقي

5.سنية الغربي

6.أمل زهيوة

سحب من هذا العدد : 500 نسخة

الطبع و التصميم :

SIMPACT

الإفتتاحية

تلعب الإحصائيات حول مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية دورا أساسيا في توجيه الخيارات وتحديد السياسات ورسم الاستراتيجيات واتخاذ القرار، وذلك من أجل إرساء قطاع منظم ومستديم، بما يوفر الغذائي وفرص التشغيل والعملة الصعبة.

ويتأتى اهتمام المجمع بهذا الدور انطلاقا من مهامه الأساسية وخاصة تلك المتعلقة بتجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متّصلة بالقطاعات موضوع تدخّلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيّا ودوليّا. وفي هذا السياق انطلق المجمع في تركيز نظام معلوماتي متطور وذلك بناء على مخرجات عديد الدراسات التي قام بها المجمع سواء تلك التي تعلقت بتقييم تدخلاته ورسم خطة إستراتيجية ودراسة سوق القاروص والوراطة ودراسة تموقع السلطعون الأزرق بالأسواق العالمية وكذلك الدراسات التي أنجزتها مختلف الإدارات المتدخلة في القطاع.

يهدف النظام المعلوماتي المنشود إلى إكساب ’المعلومات‘‘ قيمة مضافة بما يمكن من تطوير القطاع بمختلف منظوماته. وسيمكن هذا النظام المعلوماتي من إحداث عديد الفضاءات الافتراضية من أهمها فضاء المهنيين الذي يمكنهم من التعريف بمنتجاتهم، وفضاء اليقظة حول الأسواق العالمية وفضاء تبادل التجارب والخبرات والبحث عن الشراكة حيث سيكون في شكل منتدى‘‘forum‘‘

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة العامة للمجمع تولي اهتماما كبيرا بهذا الجانب إيمانا منها بأهمية المعلومة في صنع المستقبل وتطوير القطاع وتدعو جميع المتدخلين لمزيد العناية بالإحصائيات والعمل المشترك على مزيد تطويرها توزيعها بالنوعية والسرعة اللازمة بما يمكن من حسن استغلالها.

التجارة الدولية وسلاسل القيمة المستدامة وحماية المستهلك

تطرق تقرير منظمة الأمم المتحدة لسنة 2018 حول حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم إلى عدة مواضيع هامة وسنستعرض في هذا العدد من مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لموضوع التجارة الدولية وسلاسل القيمة المستدامة وحماية المستهلك.

تعتبر الأسماك ومنتجاتها من بين المنتجات الأكثر تداولا من ناحية القيمة والأكثر عرضة للمنافسة من بين المنتجات المستوردة من بين جميع الأغذية الغنية بالبروتينات الحيوانية، حيث يخضع ما يقارب 78% من إنتاج الأسماك للمنافسة التجارية الدولية. ويكتسي هذا التدفق التجاري أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، حيث تمثل نسبة 59% من الصادرات العالمية ونسبة 46% من الواردات العالمية للأسماك والمنتجات السمكية في عام2016 ، حسب الكمية . ويولّد التدفق التجاري الدولي الكبير للأسماك والمنتجات السمكية فرصًا ولكنه يمثل أيضًا حواجز تجارية محتملة.

وفي ما يتعلق بالفرص المتاحة في الأسواق للأسماك والمنتجات السمكية، فإن الطلب الكبير في البلدان والمناطق الرئيسة المستوردة وتنوع أصناف الأسماك القابلة للتداول في التجارة يولّد حافزًا طبيعيًا للتجارة. وللاستفادة من هذه الفرص التجارية، ينبغي على العديد من البلدان، وخاصة البلدان النامية، أن تتغلب على الصعوبات ليس للحصول على المعلومات اللازمة لتقييم الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية فحسب، بل أيضًا لتحديد الأسواق المتخصصة لمنتجاتها، وكذلك لاكتساب المعارف والخبرات اللازمة وتنفيذ التدابير التقنية والمتعلقة بسلامة الأغذية للامتثال للمعايير الدولية.

توفر المنظمة معلومات وتحاليل وأخبارًا عن التجارة العالمية للأسماك من خلال النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (Globefish) الطويل الأمد. وتشمل المجالات الجديدة :

- الأنظمة الخاصة بالوصول إلى الأسواق. بيانات الرفض عند الحدود في البلدان.
- المناطق المستوردة الرئيسية فضلا عن تحليلات الأسواق.
- البيانات عن أسعار 30 صنفا رئيسيًا من الأسماك الزعنفية والقشريات ورأسيات الأرجل وغيرها من الرخويات،
- البيانات المتعلقة بالاقتصاد والإنتاج والتصدير الخاصة بكل بلد،

تؤثر السياسات التجارية التي تنفذها البلدان، بما في ذلك التعريفات الديوانية والإعانات والتدابير غير التعريفية مثل معايير سلامة الأغذية واستدامتها تأثيرًا كبيرًا في إنتاج مصايد الأسماك وتجارتها، ولا سيما في ما يتعلق بالوصول إلى الأسواق الدولية. ومع أن العديد من التدابير التجارية لها أهداف مشروعة، فإن بعضها، بما في ذلك المعايير الخاصة ومتطلبات تعقب المنتجات وارتفاع التعريفات الديوانية على المنتجات ذات القيمة المضافة ومتطلبات إصدار الشهادات،

قد يؤدي عمليًا إلى تشكل عقبات فنية أو مالية وتقييد الوصول إلى الأسواق. وأشارت دراسة حديثة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن عدد التدابير الفنية المطبقة على المنتجات السمكية يبلغ في المتوسط نحو 2.5 ضعف ما ينطبق على المنتجات المصنعة.

وتواجه البلدان النامية، بوصفها مورّدًا رئيسًا للأسماك والمنتجات السمكية في التجارة الدولية، تحديات في قدرتها على تنفيذ هذه التدابير)في القطاعين الخاص والعام على حد السواء(وفي قدرتها على تحليل واستبانه التدابير الوقائية المحتملة في المحافل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى طبيعة الأسماك القابلة للتلف، فإن الإجراءات البيروقراطية الطويلة قد تؤدي بسهولة إلى فقدان البضائع القيّمة.

وللحد من التأثير السلبي المحتمل للتدابير التجارية، تشجع منظمة الأغذية والزراعة النقاش بشأن قضايا الوصول إلى الأسواق في دورات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، وتعمل بالاشتراك مع هيئات دولية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

وفي عام2016 ، أعدت المنظمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة البيان المشترك بشأن الإعانات في قطاع مصايد الأسماك الذي أيدّه منذ ذلك الحين أكثر من 90 بلدًا، والذي يمثل أساسًا قويًا لمناقشات منظمة التجارة العالمية من أجل تنظيم الإعانات في قطاع مصايد الأسماك.

شهادة الاستدامة في الأسواق العالمية

كان الهدف الأول لإصدار شهادة الاستدامة توفير حوافز اقتصادية للمنتجين لممارسات صيد الأسماك أو تربية الأحياء المائية المسؤولة للحصول على أفضلية الوصول إلى الأسواق، وفي معظم الحالات، الانتفاع من أسعار مميزة.

ومنذ أن تم وضع الخطة الأولى في عام1999 ، ارتفع عدد خطط منح الشهادات البيئية الطوعية على نحو ملحوظ، ما يظهر مخاوف المستهلكين والمنتجين الرئيسين وتجار التجزئة للأسماك والمنتوجات السمكية المتعلقة بالاستدامة والبيئة.

وعلى الرغم من أن هذه الخطط كانت تهدف أولا إلى تمثيل معايير إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المتفق عليها دوليًا، فقد وضعت بمعايير ومنهجيات تقييم مختلفة.

وبالتالي، طلبت البلدان الأعضاء من منظمة الأغذية والزراعة تطوير الخطوط التوجيهية لخطط إصدار الشهادات. فوضعت المنظمة :

- الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك البحرية الطبيعية/ومن المصايد الطبيعية الداخلية،
- والخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية بين عامي2005 و2011، بما يتماشى على نحو وثيق مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (منظمة الأغذية والزراعة،1995)

وقد تم إصدار الشهادات لحوالي 14 % من الإنتاج العالمي)الأسماك المستزرعة والمصطادة(في عام 2015 ؛ فبلغت نسبة الأسماك الحائزة على الشهادات من المصايد الطبيعية 80 % ومن تربية الأحياء المائية 20 %.

ويمكن أن تعود ملكية خطط إصدار الشهادات لهيئات القطاع العام أو القطاع الخاص، وتعود الملكية غالبيتها إلى المنظمات غير الحكومية. وفي السنوات الأخيرة، ولأسباب مختلفة، بما في ذلك المخاوف بشأن التكلفة، ظهرت خطط إقليمية ووطنية وشبه وطنية أخرى. وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر برنامج التصديق على إدارة مصايد الأسماك المسؤولة في ألاسكا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج إصدار الشهادات لإدارة مصايد الأسماك الرشيدة في آيسلندا، وبرنامج التوسيم الإيكولوجي البحري في اليابان. ومع أن وجود خطط متعددة يوفّر المزيد من الخيارات، فقد يثير أيضًا مشكلة تعدد إجراءات الامتثال التي يواجهها مصدّرو المنتجات السمكية ولا سيما المصدّرين من البلدان النامية ومن مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وبدلا من إيجاد مسار واضح ومحفّز للقطاع من أجل تحسين مزاياه على صعيدي البيئة والاستدامة، أدى انتشار الخطط إلى لبس لدى المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين.

وبما أن مدى امتثال مختلف الخطط للوثائق المرجعية الدولية يختلف اختلافًا هائلا، فإن عددًا كبيرًا من المستوردين وتجار التجزئة ليسوا في وضع يسمح لهم بتقييم معايير هذه الخطط ومنافعها والتكافؤ في ما بينها. وقد يكون المنتجون ملزمين بالتقيد بخطط محددة يعينها المستوردون أو تجار التجزئة، أو قد يضطرون إلى الحصول على شهادات من خطط متعددة لإصدار الشهادات من أجل خدمة عملائهم، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف دون داع وتشويه التجارة.

ولتحقيق تكافؤ الفرص، دعمت المنظمة تطوير معيار مرجعي مشترك لخطط إصدار شهادات مصايد الأسماك. وتتضمن الأداة العالمية للمقارنة المرجعية التي طورتها المبادرة العالمية للاستدامة البحرية بدعم فني من المنظمة المتطلبات التي يتعين على خطط إصدار الشهادات استيفاؤها من أجل إثبات أنها تستند إلى مبادئ ومتطلبات المنظمة الأساسية التي تتناول مواضيع استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كذلك تتضمن الأداة العالمية لوضع المعايير المرجعية المؤشرات التي تتيح لأصحاب المصلحة فهم أوجه الاختلاف بين الخطط.

وبحلول شهر أوت 2017 ، نجحت المبادرة العالمية للاستدامة البحرية في قياس ثلاث خطط لإصدار الشهادات الإيكولوجية وهي الآلية الإقليمية لمصايد الأسماك، والمجلس الدولي الإقليمي لمصايد الأسماك، ومجلس التوجيه البحري، فضلا عن نظام إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية المعروف باسم «شهادة أفضل الممارسات في تربية الأحياء المائية». وثمة خطط أخرى على الصعيدين العام والخاص قيد الإعداد للاعتراف بها. ومع ذلك، فإن التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات في أسواق الأسماك والمنتجات السمكية يواجهان عدة تحديات هامة، منها :

- الشمولية
- استعداد المستهلكين لدفع المزيد للحصول على المنتجات الحاصلة على الشهادات،
- الموازنة بين التكاليف والمنافع للذين يسعون إلى الحصول على الشهادات
- توسع نطاق معايير إصدار الشهادات لتشمل المعايير الاجتماعية التي لا تحظى سوى بعدد محدود من معايير الأداء المتفق عليها دوليًا.

وتواصل المنظمة العمل على نحو وثيق مع الأعضاء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين للتوصل إلى حلول.

الفاقد والمهدر في مرحلة ما بعد الصيد

قد يُضعف الفاقد والمهدر في مرحلة ما بعد الصيد منافع الأمن الغذائي والتغذية للأسماك والمنتجات السمكية، وغالبًا ما يحدث ذلك في البلدان التي تتحمل أقل قدر من هدر المصادر القيمة للأغذية والتغذية. وتقدّر نسبة الفاقد والمهدر من الأغذية في

قطاع مصايد الأسماك كلّه قد بلغت35 % من المصيد العالمي، منها نسبة فاقد تتراوح بين 9 و15% ناجمة عن الأسماك المرتجعة ومعظمها في مصايد الأسماك بواسطة شباك الجرّ الكبيرة.

ومع ذلك، فإن الفاقد والمهدر متواجد في سلسلة القيمة بأكملها، من االمنتج إلى المستهلك. وقد ربطت حلقات العمل التي عقدتها المنظمة في الهند والمكسيك الفاقد باستخدام الشبكات الخيشومية والشبكات المثلثة التي غالبًا ما تستخدم في مصايد الأسماك الحرفية وصغيرة النطاق والأسرية في المناطق المدارية وشبه المدارية. وقد ربطت حلقة عمل عقدتها المنظمة لمنطقة الشرق الأدنى في عام 2013 وجود كمّ كبير من المهدر على مستوى الأسر والاستهلاك بالعادات والتقاليد الغذائية.

ويمثّل الفاقد الخاص بالجودة في مرحلة ما بعد الصيد نسبة تفوق 70 % من مجموع الفواقد في سلاسل قيمة معينة وتؤدي إلى فقدان البروتينات العالية الجودة والأحماض الدهنية الهامة والمغذيات الدقيقة. كما أن إزالة الأسماك من سلسلة الأغذية تؤدي إلى خسارة مادية وتساهم كذلك في انخفاض توفرها فيحصل المستهلك على كمية أقل من الأسماك أو على أسماك ذات جودة أقل وتكون العوائد الاقتصادية التي تجنيها الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة أضعف. واعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 بالأهمية العالمية التي يكتسيها الفاقد والمهدر من الأغذية، ويعالج الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة)الاستهلاك والإنتاج المسؤولان(هذه المشكلة على وجه التحديد، فيشير أحد مقاصده إلى ما يلي:«**تخفيض نصيب الفرد من الفواقد الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من المهدر من الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك فواقد ما بعد الصيد، بحلول عام 2030**».

وقد وجدت الدراسات التي أجرتها المنظمة أن نسبة 65 % من الفاقد والمهدر من الأسماك بعد الصيد تعزى إلى أوجه القصور الفنية والتكنولوجية و/ أو في البنية التحتية، إلى جانب نقص المعارف والمهارات في المناولة بعد الصيد. أما نسبة 35 % المتبقية من الفاقد والمهدر فترتبط بالبعدين الاجتماعي والثقافي لأوجه الضعف والحوكمة والأنظمة وإنفاذها.

وتعمل المنظمة مع البلدان النامية على مكافحة خسائر الأسماك منذ تسعينيات القرن الماضي. فطوّر برنامجها في هذا المجال من خلال:

- وضع أساليب لتقييم الفاقد ما بعد الصيد في مصايد الأسماك صغيرة النطاق،
- وتيسير تحديد أولويات تدابير التخفيف.
- تحديد تكنولوجيات بسيطة للحد من الفاقد والمهدر على امتداد سلسلة القيمة

فعلى سبيل المثال، **في مصايد الأسماك الداخلية**، أدى استخدام الرفوف المرفوعة لتجفيف الأسماك إلى انخفاض الفاقد في فترة ما بعد الصيد إلى النصف في غضون سنتين في البلدان المطلّة على بحيرة تنجانيقا.

وفي مصايد الأسماك الساحلية، أدت عمليات الارتقاء بمستوى مرافق مناولة سرطان البحر (Scylla serrata) في إقليم المحيط الهندي إلى تقليل الفاقد من 25 % إلى 9.4%.

وفي جويلية 2016 ، طلبت لجنة مصايد الأسماك وضع خطوط توجيهية دولية بشأن الفاقد في فترة ما بعد الصيد. ودعما لهذه الجهود، موّلت حكومة النرويج مشروعًا من أجل دراسة جدوى وجود مستودع وحيد لسيناريوهات الفواقد وخيارات الحد منها لتوفير المعلومات لوضع حلول لسيناريوهات فواقد الأغذية في النقاط المستهدفة لسلسلة الإمدادات في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

حماية المستهلك

قد تتأثر مساهمة مصايد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والصحة العامة عندما لا تكون سلامة الأغذية مفهومة جيدًا ولا يتم التحكم بها على امتداد سلاسل إمدادات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ونظرًا إلى تعقيد هذه السلاسل المتزايد) بسبب عوامل مثل زيادة الطلب على القيمة المضافة، وآثار تغير المناخ، وعولمة التجارة، أصبحت الأُطر المعترف بها دوليًا لضمان سلامة الأغذية في السياق الدولي تتسم بأهمية بالغة.

وفي قطاع مصايد الأسماك، تشمل هذه الأطر المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة التي توجه ممارسات ما بعد الصيد والتجارة؛ والمعايير ومدونات الممارسات الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي فضلا عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة اللتين تحددان القواعد الأساسية لمعايير سلامة الأغذية. ودعما لسلامة الأغذية، تقدم منظمة الأغذية والزراعة المشورة العلمية بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية من خلال لجان الخبراء القائمة واجتماعاتهم والمشاورات المخصصة لهذا الغرض.

وبسبب الشواغل المتعلقة بتأثير تغير المناخ، أولت لجان الدستور الغذائي أهمية خاصة لتقييم السموم في السنوات الأخيرة. واستجابة لطلب هيئة الدستور الغذائي للحصول على مشورة علمية بشأن هذا الموضوع، نشرت منظمة الأغذية والزراعة **ومنظمة الصحة العالمية سنة 2016 وثيقة فنية بعنوان عوامل التكافؤ السمية للسموم البيولوجية البحرية المرتبطة بالرخويات الثنائية الصمامات.**

وبناءً على طلب لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حاليًا بالتخطيط لتقييم مخاطر السيكواتوكسين بهدف تحديد الحد الأقصى المسموح به للسموم والاتفاق على طرق معيارية تحليلية للكشف عن السيكواتوكسين وتقدير كميته لتوفير الأساس للتحليل والمراقبة بصورة منتظمة.

وقد نمت صناعة إنتاج الرخويات الثنائية الصمامات من مليون طن تقريبًا في عام 1950 إلى 16.1 مليون طن في سنة2015 . وفي ضوء هذا النمو السريع، إلى جانب التغيرات في ظروف المياه، قامت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2018) بإصدار إرشادات فنية لإعداد برامج لإصحاح الرخويات الثنائية الصمامات، بناء على طلب المؤتمر الدولي بشأن سلامة الأسماك الصدفية الرخوية لعام 2017. وتستهدف هذه الإرشادات أساسًا الإنتاج الأولي للرخويات الثنائية الصمامات لاستهلاكها حية أو نيئة، وتنظر في المقام الأول في المتطلبات العامة والمخاطر الميكروبيولوجية

وفي مجال إدارة سلامة الأغذية، عملت منظمة الأغذية والزراعة في السنتين الماضيتين عن كثب مع الشركاء الرئيسين مثل برنامجى الأمم المتحدة للبيئة وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والأكاديميين لإيجاد استجابة عالمية للتهديد المحتمل الذي تشكله الجزيئات البلاستيكية الدقيقة والمجهرية على الأسماك والمنتجات السمكية، وتقديم مجموعة من التوصيات ووضع لائحة باحتياجات البحوث .

وينتج قطاع تربية الأحياء المائية أكثر

من50 % من إنتاج مصايد الأسماك المخصصة للأغذية، ويرتبط عدد من قضايا سلامة الأغذية والصحة العامة بهذا القطاع. وقد ثبت أن إساءة استخدام مضادات الميكروبات في أجزاء كثيرة من العالم تمثل المحرك الرئيسي لظهور وانتشار مقاومة مضادات الميكروبات. وتتسبب مقاومة مضادات الميكروبات حاليا بما يقارب 700 000 حالة وفاة في العالم سنوياً، وقد يصل عدد هذه الوفيات إلى 10 ملايين بحلول عام 2050.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة عن كثب مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية لإيجاد استجابة ثلاثية الأطراف للتهديد العالمي المتمثل في مقاومة مضادات الميكروبات)منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، 2010). وقامت هيئة الدستور الغذائي (2017) مؤخرًا بتحديث الحدود القصوى للمخلّفات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر في ما يتعلق بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية. أما على الصعيد الوطني، فتوفر فِرق منظمة الأغذية والزراعة المتعددة التخصصات الدعم الفني للحكومات لوضع أطر وطنية فعالة لسلامة الأغذية. ويولى الاعتبار الواجب لملائمة الأطر القانونية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وامتثالها لمواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية والنصوص ذات الصلة التي تمثل مقياسًا مرجعيًا لسلامة الأغذية على الصعيد الدولي.

كما أن التعرض غير المتوقع لمخلفات الأدوية البيطرية قد يمثل أيضًا خطرًا على الصحة العامة عندما تباع الأسماك المستزرعة التي تتضمن مستويات مفرطة من المخلفات على أنها أنواع طبيعية.

وعندما يتم تجهيز الأسماك مثلا في شكل شرائح ومنتجات جاهزة للأكل ووجبات سمكية محضرة سلفًا، يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التعرف البصري على الأنواع. ومع ذلك، يمكن اليوم لأساليب التعرف الجزيئية مثل التشفير الشريطي للحمض النووي الريبي المنزوع الأكسجين التعرف بالتحديد على الأنواع، ما يتيح المزيد من التدقيق والشفافية في تسويق الأسماك. وعلى الرغم من أن التشفير الشريطي للحمض النووي الريبي المنزوع الأكسجين هو طريقة سريعة وموثوق بها لتحديد أنواع الأسماك وأداة مثالية لأغراض المراقبة، قد تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة فنية لإدماجها في هياكل مراقبة الأغذية. ولا بد من أن يتم توحيد هذه الطريقة واعتمادها قبل أن يتسنى استخدامها على نحو منتظم. ويشير استعراض تعده المنظمة إلى تدابير التخفيف التي يمكن أن تساعد في الحد من الغش في الأسماك وهي:

- إنشاء قوائم متفق عليها لأسماء الأسماك؛ ومتطلبات التوسيم الإلزامية؛
- تعزيز النظم الرسمية لمراقبة الأغذية؛
- تعزيز نظم إدارة سلامة صناعة الأغذية؛
- ووضع خطوط توجيهية محددة لهيئة الدستور الغذائي.

المصدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018)
حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم

الخطة الوطنية للتشجيع على صيد وترويج وتثمين السلطعون بخليج قابس

I النتائج والآفاق

• بداية ظاهرة السلطعون بالسواحل التونسية وتفاعل سلطة الإشراف والمجمع :

منذ بداية ظهور السلطعون أواخر سنة 2014، والذي يعتبر من الأصناف الدخيلة على سواحلنا، تم تسجيل حالة فزع لدى البحارة وجميع الفاعلين في القطاع نظرا لانتشاره السريع وتسببه في أضرار فادحة للبحارة ،

وتبعا للتنامي السريع لهذه الظاهرة بسواحل خليج قابس، قامت وزارة الفلاحة بالتدخّل في الإبان لدراسة هذه الظاهرة بصفة معمّقة من جميع الجوانب والبحث عن وسائل ناجعة للحد من تأثيره الإجتماعي والإقتصادي على نشاط الصيد البحري وخاصة على منظومة الصيد الساحلي، وتمّ في هذا الإطار تشكيل لجنة قيادة لمتابعة هذه الظاهرة برئاسة السيد كاتب الدولة المكلّف بالصيد البحري ضمّت جميع الإدارات والمؤسسات المتداخلة في قطاع الصيد البحري بالإضافة إلى المهنة، وقد أفضت النقاشات خلال جلسات العمل العديدة التي تم عقدها للغرض أنّ الوسيلة الأمثل للحد من تأثير السلطعون تتمثّل في تثمين هذا المنتوج والإستفادة منه تجاريا بما أنه يعتبر من القشريات المطلوبة بعديد الأسواق العالمية وخاصة بالأسواق الأسيوية والسوق الأمريكية....

•ظروف نشأة الخطّة وتدخلات المجمع :

خلال سنة 2017 قامت مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري بصياغة خطة وطنية للتشجيع على صيد وترويج وتثمين سلطعون البحر بخليج قابس، وتم المصادقة عليها خلال المجلسين الوزاريين المنعقدين بتواريخ 24 و 27 فيفري 2017 كما تم رصد اعتمادات مالية لها تناهز 2.725 م.د بعنوان سنة 2017 مع إمكانية تمديد الخطة إلى موفى سنة 2018 بكلفة تقديرية في حدود 2.15 م.د.

هذا وقد أوكلت للمجمع القيام بالتدخلات التالية

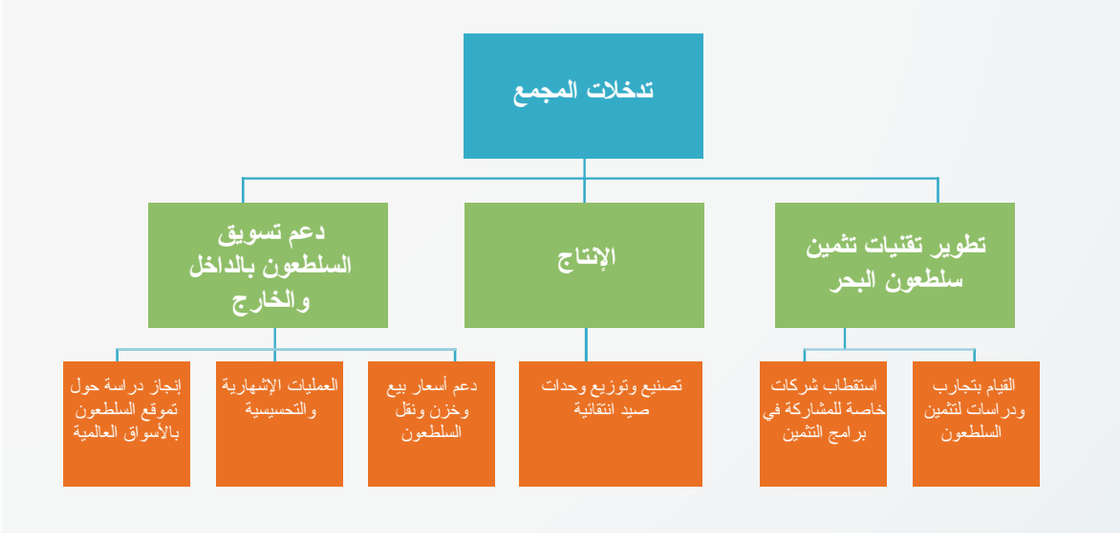

2 نتائج تدخلات المجمع لسنة 2017 :

- **على مستوى الإنتاج (اقتناء وحدات الصيد الإنتقائية) :**

تم خلال سنة 2017 تصنيع وتوزيع 1300 درينة لفائدة البحارة بولايات صفاقس وقابس

ومدنين كما يبينه الرسم التالي :

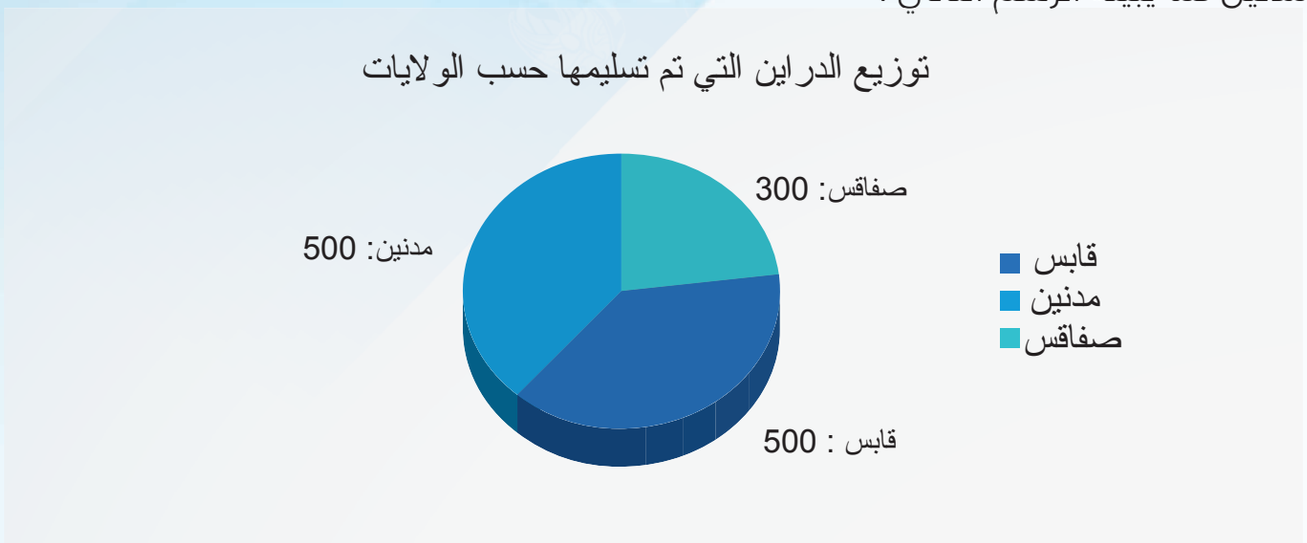

- على مستوى دعم تسويق السلطعون :

تم فتح 04 نقاط تجميع للسلطعون (03 بولاية مدنين : أجيم وحومة السوق وبوغرارة و01 بولاية قابس : غنّوش) وذلك قصد قبول المنتوج من بحارة الصيد الساحلي بهذه المناطق باعتماد سعر مرجعي يناهز 2د / للكغ بالإضافة إلى صرف منح لفائدة نقاط التجميع لتغطية مصاريف مناولة وتثليج وخزن المنتوج تناهز 0.4 د/للكغ ومنح لفائدة وسائل النقل لتغطية كلفة نقل المنتوج من نقاط التجميع إلى المصانع المصدرة تناهز 0.2 د/للكغ، هذا وقد تم توجيه جميع المنتوج المجمّع لفائدة المصانع المصدّرة لتشجيع التصدير.
بلغت الكلفة الجملية للتدخّل في مجال ترويج السلطعون المنزّل بنقاط التجميع سنة 2017 حوالي 147 ألف دينار موزّعة كما يلي :

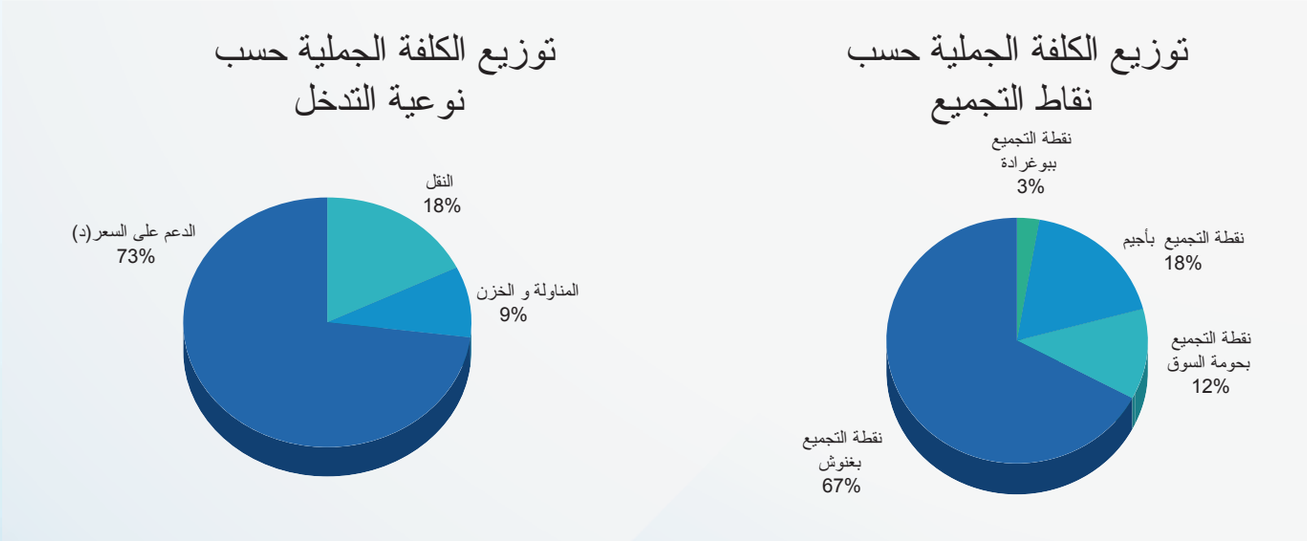

على مستوى العمليات الإشهارية والتحسيسية :

تم تنظيم عدّة تظاهرات تذوّق خلال أيام إعلامية أو على هامش مشاركات المجمع بالمعارض الوطنية (SIAMAP 2015,2017/SIAT 2016...) للتعريف بالمنتوج لدى المستهلك التونسي، أما على المستوى الدولي، فقد تم عرض عينات من السلطعون بفضاءات المجمع بالمعارض الدولية.

على مستوى التثمين :

- القيام بتجربة نموذجية بالشراكة مع مؤسسة مختصة لتصنيع مصبرات السلطعون وإرسال عينات إلى السوق الخارجية
- استقطاب مؤسسات تصديرية لتثمين المنتوج في أشكال مختلفة مثل فارينة الكراب ونقل السلطعون في شكله الحي

مسحوق السلطعون : تجربة نموذجية في مجال التثمين

- نظرا لتزايد كميات السلطعون الغير قابل للتصدير على مستوى نقاط التجميع (أحجام صغيرة، جودة متدنية...)، جرى العمل على إيجاد حلول لتثمين هذا المنتوج في شكل مسحوق يستعمل كمادة أولية في تصنيع أعلاف الأسماك في قطاع تربية الأحياء المائية، وقد تم في هذا المجال القيام بتجربة نموذجية ناجحة بالإشتراك بين مصنع إنتاج أعلاف الأسماك SO.TU.PAP والمجمع حيث أثمرت منتوجا عالي الجودة وغني جدا من الناحية الغذائية يحتوي على نسبة بروتين تتجاوز 64 %، وقد تم الإتفاق بين الطرفين على تسويق المنتوج الغير قابل للإستغلال والتصدير من نقاط التجميع التابعة للمجمع لفائدة مصنع SO.TU.PAP .

مسحوق السلطعون بعد الغربلة النهائية

3 نتائج تدخلات المجمع لسنة 2018 :

- على مستوى دعم تسويق السلطعون :

بلغت الكمية الجملية المنزّلة بنقاط التجميع خلال سنة 2018 760.581 طن أما الكلفة الجملية فبلغت حوالي 1.439 مليون دينار منها 1.216 مليون دينار تم صرفها لفائدة بحارة ولاية قابس كدعم على سعر البيع و222 ألف دينار تم صرفها لفائدة نقاط التجميع لتغطية تكاليف مداولة وخزن ونقل المنتوج إلى مصانع التحويل.

- على مستوى الدراسات :

تم خلال سنة 2018 إنجاز دراسة حول تموقع السلطعون بالأسواق العالمية والتي تضمّنت المراحل التالية:

- المرحلة الأولى : دراسة السوق الداخلية والمبادلات التجارية العالمية للسلطعون،
- المرحلة الثانية : دراسة البلدان المصدّرة (3 حالات) والمورّدة (4 حالات) للسلطعون،
- المرحلة الثالثة : دراسة نظم الجودة،
- المرحلة الرابعة والأخيرة : دراسة التوجّهات المستقبلية واقتراح برنامج عمل والذي ينتظر عرضه خلال شهر جانفي 2019

4 الإشكاليات وتحدّيات المنظومة

- **الإنتاج**

- تدني جودة المنتوج الذي تم صيده باعتماد وسائل صيد غير ملائمة وخاصة الشباك،
- بعد أغلب مناطق الإنتاج عن المصانع المصدّرة،

- مسالك التوزيع

- مسالك التوزيع القائمة حاليا والتي تعتمد على الوسطاء غير منظّمة رغم دورها الهام في استيعاب كميات هامة من السلطعون لفائدة المؤسسات المصدرة،

- **التصدير**

- ارتفاع كلفة نقل المنتوج خاصة إلى الأسواق البعيدة،
- ضعف التشجيعات المخصّصة للمصدرين،
- منافسة شديدة من طرف كبرى الدول المنتجة للسلطعون الأزرق (على غرار دولة البحرين) خاصة بالأسواق الآسيوية.

5 الآفاق المستقبلية للمنظومة

- منتوج السلطعون ذو قيمة غذائية عالية ويتمتّع بمذاق متوسطي مميز،
- ارتفاع عدد المؤسسات التونسية المصدّرة للسلطعون من حوالي 03 مؤسسات سنة 2015 إلى أكثر من 30 مؤسسة سنة 2018 إضافة إلى العديد من شركات التجارة الدولية التي بادرت لتصدير هذا المنتوج منذ السنة الفارطة،
- وجود نوايا استثمار من مستثمرين تونسيين وأجانب في قطاع تحويل وتصدير السلطعون خاصة بولايات قابس ومدنين وصفاقس (تم فتح مصنع مختص حديثا بمنطقة الزارات كما يجري العمل لافتتاح مصنع آخر بمدينة قابس كما تم مؤخرا افتتاح مصنع آخر بولاية صفاقس مختص في تصدير لحم السلطعون إلى السوق الأمريكية)،
- وجود آفاق تصديرية بعديد الأسواق العالمية الواعدة على غرار السوق الأسترالية والسوق الألمانية والسوق اليابانية والسوق الأمريكية،
- وجود آفاق واسعة لاستغلال وتثمين السلطعون في عدة أشكال على غرار مسحوق السلطعون ومصبرات السلطعون.

تصدير وتوريد منتوجات الصيد البحري خلال الثلاثي الاول لسنة 2019

1 - صادرات منتجات الصيد البحري :

بلغت صادرات منتجات الصيد البحري خلال شهر مارس لسنة 2019 نحو7392.5 طن بقيمة 151مليون دينار مقابل 5402.4طن بقيمة 100.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 حيث سجلت ارتفاعا من حيث الكمية بنحو 1990 طن (36.8%) ومن حيث القيمة بـ 50.9 مليون دينار(+50.86%).

تصدير سلطعون البحر:

بلغت صادرات سلطعون البحر في شكله المجمد في شهر مارس 2019 نحو 707.2 طن بقيمة 6.2 مليون دينار أي بمعدل سعر بلغ 8.7 دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات السلطعون مقارنة بسنة 2018 نحو520 طن بقيمة 3.3 مليون دينار بمعدل سعر6.4 ويبين الجدول التالي توزيع صادرات السلطعون حسب الوجهات خلال شهر مارس 2019:

السلطعون المجمد	مارس 2018	مارس 2019
الكمية بالطن	520	707,2
القيمة بالمليون دينار	3,3	6,2
السعر د / كلغ	6,4	8,7

القارة	الوجهة	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر	النسبة التمثيلية% للكمية	النسبة التمثيلية% للقيمة
آسيا	كوريا الجنوبية	191,3	2,03	10,6	27,5	35,1
	فييتنام	225,8	1,03	4,5	32,4	17,7
	تيلندا	112,3	1,02	9,1	16,1	17,6
	تايوان	33,5	0,3	9,5	4,84	5,5
	اندونيسيا	37	0,5	13,5	5,3	8,6
	السعودية	2,6	0,017	6,5	0,4	0,3
أوروبا	ايطاليا	58,2	0,48	8,3	8,3	8,4
	اسبانيا	14,6	0,13	8,9	2,1	2,2
	فرنسا	0,4	0,004	10,7	0,06	0,07
	بريطانيا	8,6	0,12	14,6	1,22	2,2
أمريكا الشمالية	كندا	11,4	0,12	10,5	1,62	2,02
المجموع		707.2	6.2	8.7		

تصدير الورقة

بلغت صادرات الورقة في شهر مارس2019 نحو 1259.2 طن بقيمة 17.9 مليون دينار أي بمعدل سعر بلغ 14.2 دينار للكيلوغرام الواحد

في حين بلغت صادرات الورقة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 نحو946.4 طن بقيمة 12.6 مليون دينار أي بمعدل سعر 13.3 بلغ دينار للكيلوغرام الواحد.

2- توزيع الصادرات حسب الوجهات

توزعت الصادرات التونسية على 37 وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى ب94.1% من قيمة الصادرات الجملية منها ايطاليا ب33.7% ويعود هذا لارتفاع قيمة تصدير الورقة والقمبري خلال شهر مارس من سنة 2019 . وتتوزع أهم الوجهات من حيث نسبة القيمة على النحو التالي:

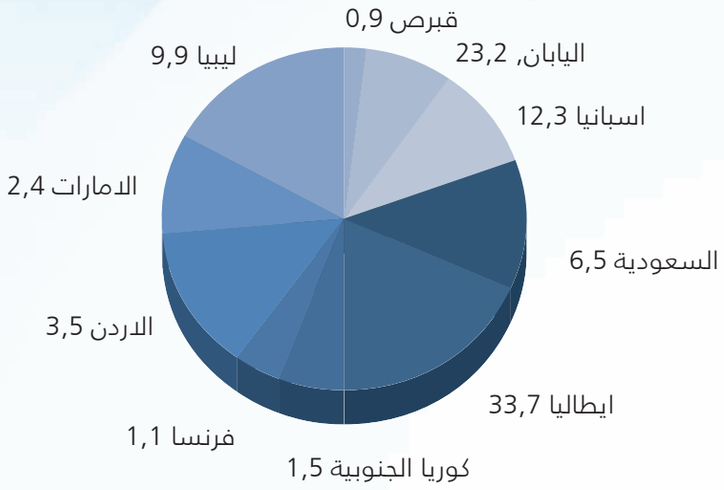

3 - واردات منتجات الصيد البحري

بلغت واردات منتجات الصيد البحري خلال شهر مارس لسنة 2019 حوالي13049.3 طن بقيمة 64 مليون دينار مقابل 9568.6 طن بقيمة 46.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2018 حيث سجلت ارتفاعا على مستوى الكميات ب 3480 طن(36%) وعلى مستوى القيمة 17.4 مليون دينار(38%).

ويبين الرسم عدد 7 توزيع نسبة كمية الواردات حسب الاستعمالات خلال شهر مارس لسنة 2019

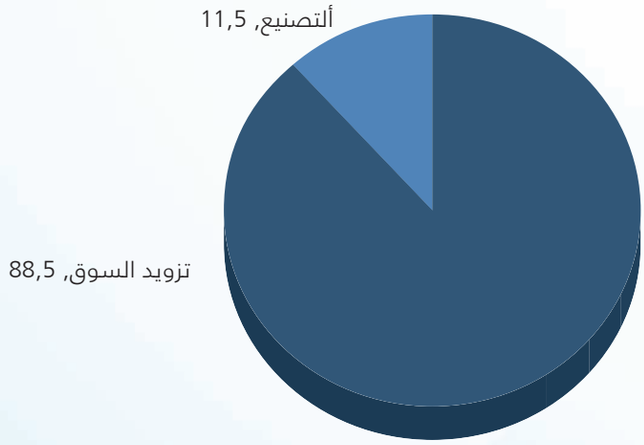

4 -الميزان التجاري:

مكّنت عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ 87 مليون دينار خلال سنة 2019 مقابل 53.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة2018 أي بنسبة تطور تقدر ب62.3%.

de changement climatique et la façon dont leurs institutions et leur système de subsistance ont évolué pour maintenir une résilience face aux changements futurs.

Des investissements dans la sensibilisation sont également essentiels depuis les conseils locaux chargés des digues jusqu'aux décideurs qui s'occupent des subventions sur le carburant. La sensibilisation est cruciale pour les millions de personnes qui perdront leur exploitation inondée par la mer et qui auront besoin d'options et de solutions alternatives pour leurs propres investissements et pour ceux de leur communauté locale.

L'évaluation de la vulnérabilité et des risques peut permettre de prendre ces décisions en toute connaissance de cause; les technologies et l'enseignement peuvent offrir des alternatives. L'application des pratiques optimales à la bonne gestion et à la gouvernance des ressources naturelles est une voie que l'on emprunte «sans regret». Elle est génératrice de bénéfices actuels et futurs, renforce la capacité d'adaptation des écosystèmes aquatiques et des économies et réduit souvent les émissions

Que pouvons-nous faire maintenant?

- Mettre en œuvre des approches globales et intégrées des écosystèmes pour la gestion des côtes et des océans, des pêches, de l'aquaculture, de la réduction du risque de catastrophe et de l'adaptation au changement climatique.
- Adopter des pratiques de pêche et d'aquaculture plus respectueuses de l'environnement et à faible consommation de carburant.
- Éliminer les subventions qui favorisent la surpêche et capacité de pêche excédentaire.
- Assurer un enseignement scolaire dans le domaine du changement climatique et sensibiliser toutes les parties prenantes.
- Entreprendre des évaluations de la vulnérabilité et des risques à l'échelle «locale».
- Intégrer l'aquaculture à d'autres secteurs et la mettre à l'abri des «changements de climat».
- Construire des modèles océan-climat «locaux».
- Renforcer nos connaissances en matière de dynamique des écosystèmes aquatiques et de cycles biogéochimiques tels que les cycles océaniques du carbone et de l'azote.
- Encourager une production de biocarburant durable et respectueuse de l'environnement à partir d'algues.
- Étudier le piégeage du carbone par les écosystèmes aquatiques.
- Promouvoir les mécanismes de financement et méthodes innovatrices qui bénéficient des synergies entre adaptation et atténuation.
- Conduire des études scientifiques pour identifier des options de séquestration du carbone par les écosystèmes aquatiques sans pour autant nuire à d'autres écosystèmes ou à eux-mêmes.
- Envisager des mesures règlementaires adéquates pour protéger l'environnement aquatique et ses ressources contre les effets adverses des mesures et stratégies d'atténuation.

vagues destructrices provoquées par les tempêtes et retiennent les sédiments dans leurs systèmes racinaires, réduisant ainsi l'érosion côtière. Les récifs coralliens en bon état, les prairies sous-marines et les marécages offrent des avantages analogues. Le changement climatique menace la structure et la fonction de ces écosystèmes déjà mis à rude épreuve.

L'approche éco-systémique – assurer un équilibre entre l'utilisation des ressources et la nécessité pour la nature de répondre aux changements climatiques

Les récifs coralliens vont se dégrader avec la montée des températures de l'eau et l'acidification des océans et deviendront plus sensibles aux menaces de surpêche, de pollution, de mauvaises pratiques du tourisme et d'espèces envahissantes. Cela aura une incidence sur la quantité et le type de poisson disponibles pour les communautés côtières des pays en développement et des petits États insulaires. Les approches de la pêche et de la gestion côtière basées sur les écosystèmes reconnaissent le bien-fondé de l'utilisation des récifs coralliens par les populations pour leur sécurité alimentaire et leurs moyens d'existence. Ces approches sont nécessaires pour permettre à ces écosystèmes précieux de s'adapter aux effets du changement climatique et pour réduire les menaces issues d'autres pressions environnementales.

Les pêches et l'aquaculture peuvent contribuer à l'atténuation et l'adaptation. Les mesures d'adaptation sont bien connues des gestionnaires et des décideurs, mais la volonté politique et l'action font souvent défaut. Pour renforcer la capacité d'adaptation aux effets du changement climatique et en tirer des avantages durables, les gestionnaires de la pêche et de l'aquaculture doivent adopter et appliquer des pratiques optimales telles que celles décrites dans le Code de conduite de la FAO pour une pêche responsable. Ces pratiques doivent être intégrées plus efficacement dans la gestion des bassins hydrographiques, des bassins versants et des zones côtières. Si elle favorise les espèces herbivores, l'aquaculture peut fournir des aliments nutritifs à faible empreinte de carbone. La conchyliculture et l'ostréiculture constituent non seulement une bonne activité rémunératrice, mais elles aident aussi à épurer les eaux côtières, tandis que la culture de plantes aquatiques aide à éliminer les déchets des eaux polluées. Alors qu'il risque de provoquer des baisses des rendements agricoles dans de nombreuses régions du monde, le changement climatique offre de nouvelles possibilités pour l'aquaculture, dans la mesure où un nombre croissant d'espèces sont élevées, où la mer gagne du terrain sur les terres côtières, où un grand nombre de barrages et de bassins réservoirs sont construits dans les bassins hydrographiques pour amortir les variations pluviométriques et où les déchets urbains nécessitent un mode d'élimination plus innovateur

Un climat favorable aux investissements

Le renforcement des investissements dans les pêches, l'aquaculture et les écosystèmes aquatiques est un investissement dans les «réserves liquides» d'adaptation. Les écosystèmes aquatiques jouent un rôle essentiel d'amortisseurs et de répartiteurs des chocs climatiques, qu'il s'agisse de tempêtes, d'inondations, de l'érosion côtière ou de la sécheresse.

L'investissement dans les sciences aquatiques est fondamental notamment dans les connaissances des écosystèmes aquatiques, des processus biologiques et chimiques complexes qui déterminent le cycle du carbone des océans et des connaissances des courants et des mouvements tourbillonnaires qui sont à l'origine des ouragans. Il est également important de comprendre comment les populations font face et s'adaptent à la vie dans des conditions

En été, les eaux chaudes du golfe de Gabès vont se réchauffer davantage.

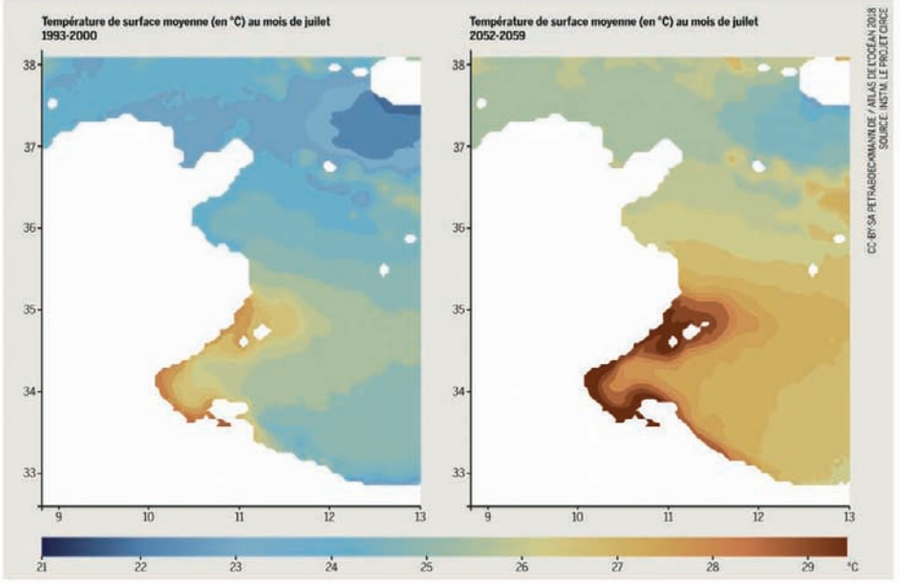

Des écosystèmes aquatiques en bon état contribuent à la sécurité alimentaire et à l'amélioration des moyens d'existence

Les pêches et l'aquaculture contribuent de façon importante à la sécurité alimentaire et aux moyens d'existence et elles sont tributaires de la santé des écosystèmes aquatiques – mais leur contribution est souvent méconnue et sous-évaluée. En Tunisie, la production nationale des produits de la pêche reste pratiquement stable depuis une dizaine d'année entre 110000 et 120000 tonnes par ans voir 123600 tonnes en 2018.Presque 108 milles personnes bénéficient de cette activité dont 54 milles d'une façon indirecte

Dans son ensemble le secteur halieutique contribue environ 1% du PIB, 8% de la production totale agricole et 17% des exportations alimentaires tunisienne, mais il a une plus grande dimension derrière ce chiffre en raison de son importance culturelle et en raison de sa contribution à lemploi.

La durabilité des écosystèmes aquatiques – élément capital de l'adaptation au changement climatique

La santé des écosystèmes aquatiques est essentielle pour la production de poissons sauvages, pour certaines semences et pour une grande partie des aliments destinés à l'aquaculture. La productivité des pêches côtières est étroitement liée à la santé des écosystèmes côtiers qui fournissent des aliments, des habitats et des aires d'alevinage pour les poissons. Les estuaires, les récifs coralliens, les mangroves et les prairies sous-marines sont particulièrement importants. Dans les systèmes d'eau douce, la santé et la productivité de l'écosystème sont liées à la qualité et au débit de l'eau et à la santé des zones humides. Les poissons de petite taille tels que les anchois et les sardines que l'on trouve en bancs dans l'océan sont sensibles au changement des conditions océaniques. Ils sont souvent transformés en farine de poisson et utilisés pour nourrir d'autres poissons (aquaculture), ainsi que des volailles et des porcs. Les écosystèmes côtiers qui maintiennent la pêche aident aussi à protéger les communautés des dangers et des catastrophes naturels. Les mangroves créent des barrières et une protection contre les

Changements climatiques et écosystèmes marins

Effets

Les communautés de pêche côtière, les pêcheurs et les aquaculteurs sont profondément touchés par les changements climatiques. Parmi les effets climatiques, on trouve la hausse des niveaux des mers, l'acidi-cation des océans, des sécheresses et des inondations. Les océans fournissent notre air, l'oxygène que nous respirons et le changement climatique modifie l'antique balance entre océans et atmosphère.

L'accumulation de dioxyde de carbone et autres gaz à effet de serre dans notre atmosphère modifie plusieurs caractéristiques du climat, des océans, des côtes et des écosystèmes d'eau douce de la planète, ce qui a une incidence sur les pêches et l'aquaculture. Les températures de l'air et de la surface de la mer, les précipitations, le niveau des mers, l'acidité de l'océan, le régime des vents et l'intensité des cyclones tropicaux sont tous en mutation. Les effets des changements climatiques sur les écosystèmes aquatiques, la pêche et l'aquaculture sont cependant moins connus. Le changement climatique modifie la répartition et la productivité des espèces marines et d'eau douce et affecte déjà les processus biologiques et les réseaux trophiques. Les conséquences pour la durabilité des écosystèmes aquatiques, des pêches et de l'aquaculture et pour les personnes qui en sont tributaires sont incertaines.

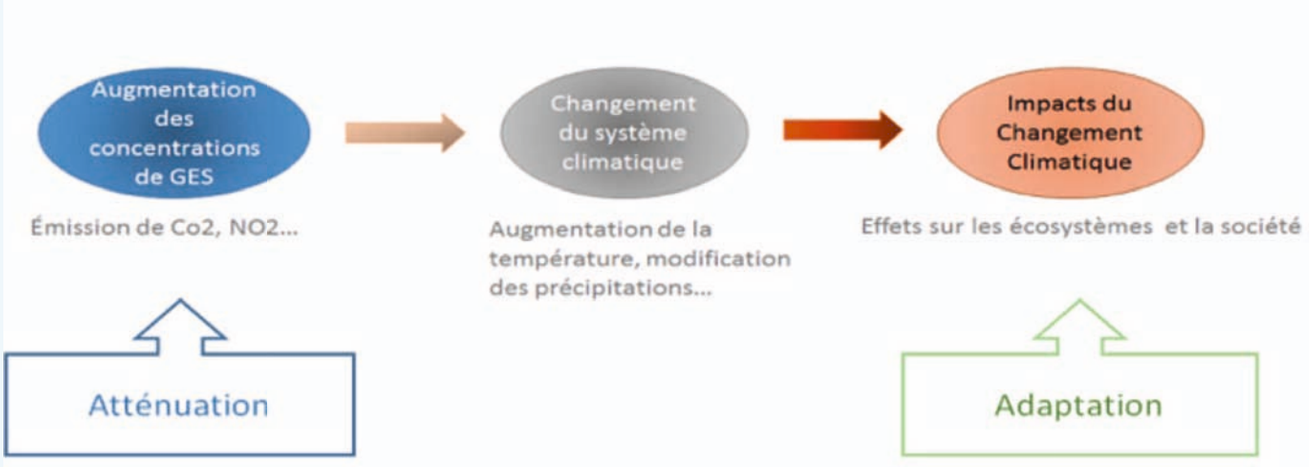

Cependant, il y a maintenant quelques estimations des impacts probables dans les différentes régions. Les études empiriques et théoriques montrent que les poissons et les invertébrés marins ont tendance à déplacer leurs distributions en fonction de l›évolution du climat dans une direction qui est généralement vers des latitudes plus élevées et des eaux plus profondes, avec des taux observés et prévus de changement de gamme de l›ordre de 30– 130 km par décennie vers le pôle et 3,5 m par décennie dans les eaux plus profondes. En conséquence, des modifications du potentiel des poissons ont été estimées dans plusieurs zones, y compris le Sud de la Méditerranée, qui est affecté négativement. Une importante étude a été réalisée par le projet SESAME (Bosello et al., 2010).

En supposant un scénario de climat typique (A1B) ils estiment une diminution des prises de poissons potentiels pour la Tunisie en 2030 de 16,5% par rapport aux niveaux actuels. Une telle baisse est grande (il est le plus élevé dans la Méditerranée), mais le projet ne prévoit pas un impact majeur sur le PIB de la Tunisie. L'estimation est une baisse cumulée d'environ 0,02% sur la période 2001–2030. Cela équivaut à une perte d'environ US$ 6–9 millions par an, selon le scénario politique du gouvernement est pris à l'égard de subventions à la pêche et de ce qui est supposé de la croissance globale du PIB.

Quels avantages présente la nouvelle version ?
La nouvelle version de la norme présente pour l'utilisateur de nombreux avantages. Elle :

- Accorde plus d'importance à l'engagement et au leadership de la direction
- Aide à traiter les risques et opportunités de façon structurée
- Utilise un langage simplifié, ainsi qu'une structure et des termes communs aux autres normes de système de management ce qui est particulièrement utile pour les organismes qui mettent en œuvre plusieurs systèmes de management
- Traite le management de la chaîne d'approvisionnement plus efficacement
- Est plus facile d'utilisation pour les organismes de services ou les organismes relevant de l'économie du savoir.

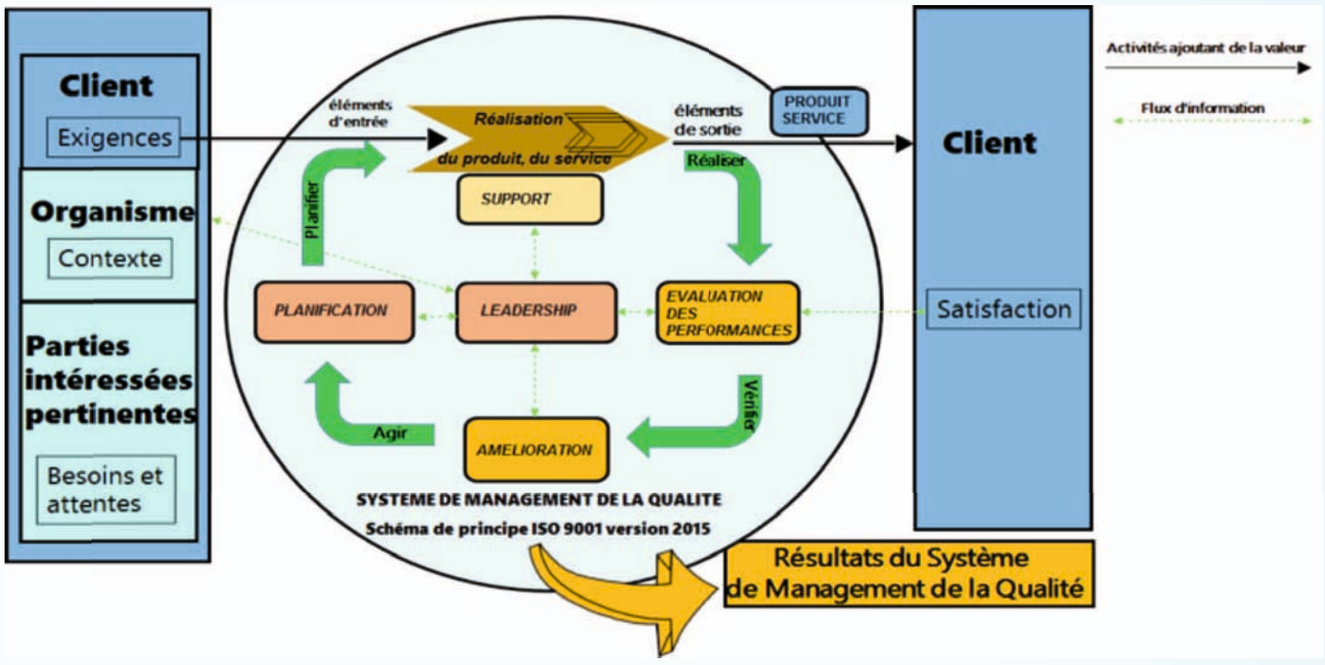

ISO 9001:2015 – Management de la qualité :

La famille ISO 9000 couvre les divers aspects du management de la qualité et comprend certaines des normes les plus connues de l'ISO. Elles offrent des lignes directrices et des outils aux entreprises et aux organismes qui veulent que leurs produits et services soient constamment en phase avec ce que leurs clients demandent et que la qualité ne cesse de s'améliorer.

L'ISO 9001:2015 définit les critères pour un système de management. Il s'agit de la seule norme de cette famille à pouvoir être utilisée pour la certification (mais ce n'est pas une obligation). Toute organisation, grande ou petite, quel que soit son domaine d'activité, peut l'utiliser. De fait, plus d'un million d'entreprises et organismes dans plus de 170 pays appliquent ISO 9001:2015.

Cette norme repose sur un certain nombre de principes de management de la qualité, notamment une forte orientation client, la motivation et l'engagement de la direction, l'approche processus et l'amélioration continue. ISO 9001:2015 aide à s'assurer que les clients obtiennent des produits et services uniformes et de bonne qualité, avec, en retour, de belles retombées commerciales.

A qui s'adresse ISO 9001 ?

- ISO 9001 s'adresse aux organismes de tous types et de toutes tailles, quel que soit leur secteur d'activité.
- L'une des principales améliorations de la nouvelle version révisée repose d'ailleurs sur le fait qu'ISO 9001:2015 est plus facilement applicable et accessible à tout type d'entreprise.
- Les entreprises plus petites qui n'ont pas de personnel dédié à la qualité peuvent quand même tirer avantage de la mise en œuvre de la norme l'ISO met de nombreuses ressources à leur disposition pour les aider.

Principes de management qualité de l'ISO 9001:2015

La certification de qualité ISO

Organisation internationale de normalisation -International Organization for Standardization

L'Organisation internationale de normalisation, u ISO est un organisme de normalisation international composé de représentants d›organisations nationales de normalisation de 158 pays. Cette organisation créée en 1947 a pour but de produire des normes internationales dans les domaines industriels et commerciaux appelées normes ISO. Elles sont utiles aux organisations industrielles et économiques de tout type, aux gouvernements, aux instances de réglementation, aux dirigeants de l'économie, aux professionnels de l'évaluation de la conformité, aux fournisseurs et acheteurs de produits et de services, dans les secteurs tant public que privé et, en fin de compte, elles servent les intérêts du public en général lorsque celui-ci agit en qualité de consommateur et utilisateur.

Processus d'élaboration des normes et produits :

Les normes font l'objet d'un processus d'élaboration complexe qui se déroule en cinq phases:

1. Proposition ; 2. Préparation ;3. Comité ; 4. Enquête ;5. Approbation.

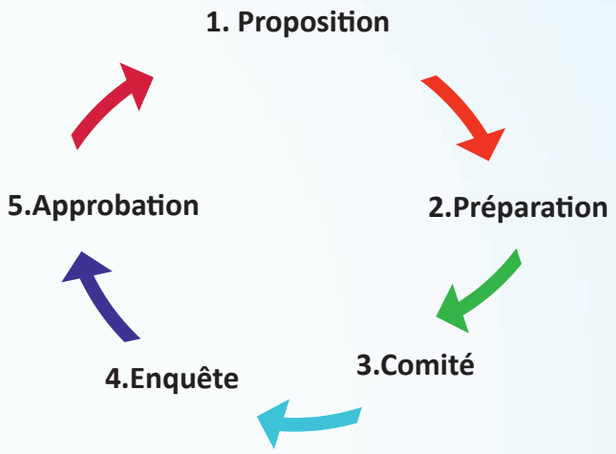

Processus d'élaboraton d'une norme

Dans les années 1990, sous la pression des développements rapides des technologies de l›information, l'ISO a assoupli le processus d›élaboration des normes, en tenant compte de l'activité des consortiums, dont on a considéré qu›elle ne constituait pas une menace contre le système officiel de normalisation.

Plusieurs types de documents normatifs sont aujourd'hui disponibles :

- Norme ISO
- ISO/PAS spécification publiquement disponible
- ISO/TS spécification technique (exemple ISO/TS 15000)
- ISO/TR rapport technique
- Accord d'atelier international (IWA)

III. Traitement des informations et méthode de sélection

Les informations doivent être recoupées, vérifiées, complétées par des articles consacrés aux pays étudiés. Le nombre de marchés à examiner doit être limité (5 à 10). Cette « short list » comprend des marchés à forte croissance, des marchés stratégiques pour l'entreprise et pourquoi pas quelques marchés émergents de taille modeste non encore exploités.
On peut recourir à 2 types de techniques pour sélectionner des marchés.

- L'analyse multicritères : construction d'un tableau de sélection dans lequel les marchés sont passés en revue et évalués à partir de critères sélectionnés. On élabore pour cela une échelle de notation avec la possibilité d'une pondération des critères. Les pays sont évalués et classés grâce aux informations récoltées.
- L'analyse des importations et de la demande: qui repose sur l'étude de l'évolution des importations du marché étudié et de la demande sur ce marché.

IV. LES RISQUES A L'EXPORT

Les risques liés à l'exportation

Risques liés à la situation économique, politique ou géographique	Instabilité politique, insécurité, catastrophes climatiques
Risque liés à la législation ou à la réglementation locale	Barrières douanières, coût et durée des litiges, rédaction des contrats, définition de la responsabilité
Risques liés aux opérations d›investissements ou de financement	Variation des taux de change, fiabilité du système bancaire, transferts de fonds, problèmes de devises
Risques liés aux problèmes inhérents à l›entreprise elle même	Dysfonctionnements liés à l›organisation, au système informationnel, aux conflits internes
Risques liés aux problèmes de la logistique	Risques liés au transport et au stockage
Risques liés à la mise en œuvre de la démarche marketing	Inadaptation du produit, problème de conditionnement, communication inefficace, problèmes de distribution

Risque pays : Les trois piliers mis en avant par la Coface pour évaluer ce **risque pays** sont les perspectives macroéconomiques, financières et politiques du **pays** en question.
Cette note indique le **risque** d'impayé en considérant les influences macroéconomiques, financières et politiques.
Plusieurs organismes évaluent le risque pays : COFACE, OCDE, Deloitte, etc.

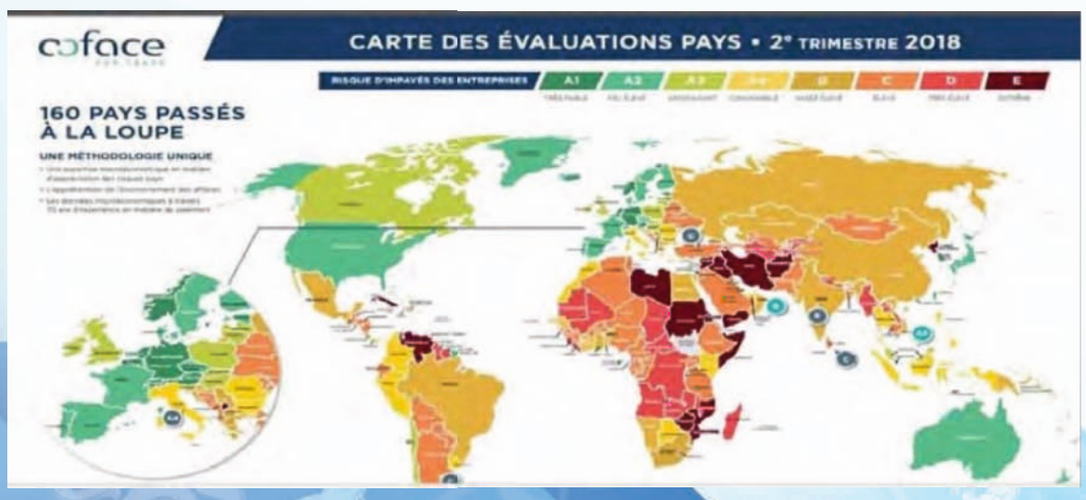

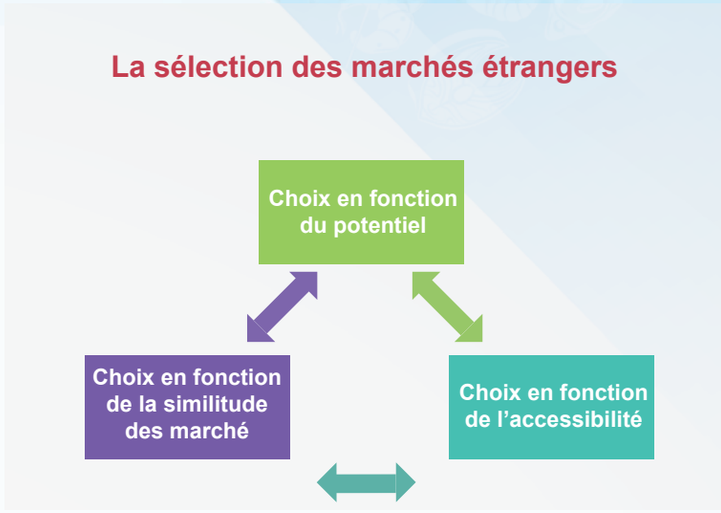

2.3. Les études ponctuelles du Marketing

Ces études permettent de vérifier le bien fondé d'un choix de politique commerciale sur le marché visé. Elles prennent souvent la forme de tests qui permettent de prévoir la réaction probable du marché.

- Prospectives (fondamentales): Etude de marché, d'image, de positionnement, de diversification, d'implantation, d'usages et d'attitudes.
- Prospectives (créatives) : Recherche de concept, de conditionnement, de nom.. .
- Ponctuelles (tests) : Test de concept, de produit, de nom, de conditionnement, pré et post tests pub.

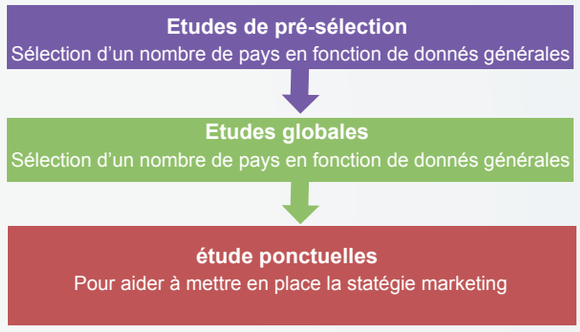

Sources d'information

Organismes publics locaux et étrangers :
CEPEX, Douane, Ministère du commerce, consulats de pays étrangers en Tunisie, consulats tunisiens à l'étranger

Organisation professionnelles :

FEDEX, Utica, Connect, Chambres de commerce mixtes, groupements, interprofessionnels, CCI étrangères, …

- Bases de données statistiques internationales :

Trademap, Eurostat, Banque mondiale, FAO, OCDE, …

- Différentes études et veille sur Internet

Base de données Trademap : Une des meilleures bases de données gratuites, éditée par le du Centre de Commerce international (BDD Comtrade). Elle fournit des statistiques de commerce international (export : import) pour plus de 190 pays selon la classification du HS à 8 chiffres. Elle fournit plusieurs autres informations d'analyse de marchés étrangers (accessibilité des marchés, potentiel, compétitivité)

-Autres sources :

Distributeurs, foires, banque, entreprises concurrentes ou non, Achat d'études sur certains secteurs, faire l'étude par un bureau d'études

Importation de crustacés par l'Espagne

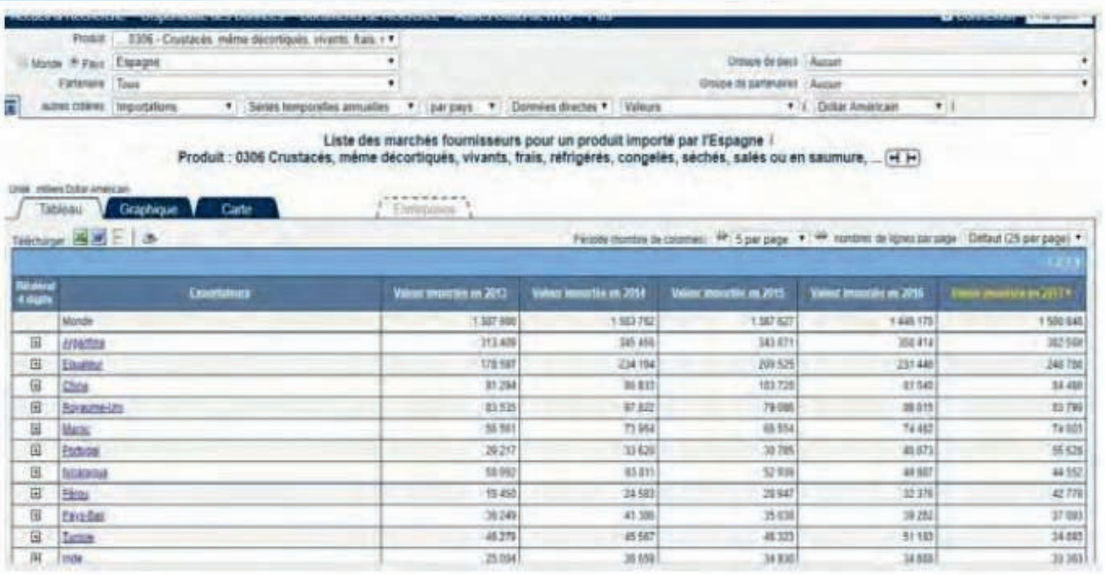

c) La distribution :

L'étude doit permettre d'identifier les circuits de distribution utilisés pour la distribution du produit. Il faudra mettre en évidence la nature des canaux de distribution, le type d'intermédiaires,

d) La communication :

L'étude nous permettra de mettre en évidence les pratiques de la concurrence en matière de communication et de promotion commerciale (nature des campagnes menées, supports utilisés, cibles visées, budget …), ainsi que les moyens disponibles pour l'entreprise (listes des manifestations commerciales, publications professionnelles, supports publicitaires, partenaires potentiels en matière de communication…)

e) Les prix :

L'étude permettra de connaître **les prix** pratiqués **sur le marché, les marges** à chaque stade de la distribution, les conditions de vente et le prix d'acceptabilité par les consommateurs.

f) L'environnement légal et administratif :

Il faut déterminer **les réglementations relatives à l'accès au marché** (droits de douanes, contingentements et licences d'importation…). L'étude du cadre légal et réglementaire sur le marché sélectionné concernera les contraintes relatives :

- **aux produits** : normes, protection des marques, des brevets …
- **aux emballages et à l'étiquetage** : conception, recyclage…
- aux conditions de vente : contrôle des prix, des marges …
- à la **distribution** : réglementation de l'appareil commercial, législation sur la concurrence, mesures de protection du consommateur …
- à la publicité et à la **promotion de vente** : réglementation

Étude de marché à l'export

I.Définition

Une étude de marché est défini comme les diverses activités organisées de collecte et d'analyse d'informations, qui permettent de recueillir toutes les informations pertinentes sur les possibilités de vente d'un produit sur le marché désiré : offre et demande

II. Les différents types d'études de marché :

2.1. Les études générales et exploratoires :

Les ressources de l'entreprise sont en général **limitées**. Il n'est donc pas rationnel d'aborder une multitude de marchés, d'où l'intérêt d'une sélection des « **marchés cibles** ».

Les **études exploratoires** doivent permettre de réunir les informations nécessaires pour opérer une sélection de marches ;

Il s'agit donc d'identifier l'intérêt commercial d'un **pays** ou d'un groupe de pays. L'entreprise doit d'abord sélectionner les pays qui offrent le meilleur potentiel par rapport à son offre de produit et services.

Dans ce cas l'entreprise recherche les informations sur la microenvironnement des différents pays mais également des informations sur le microenvironnement qui doivent permettre de cerner le potentiel du marché l'accessibilité du marché et sa stabilité qui sont des critères essentiels permettant d'orienter le **choix de l'entreprise** vers tels ou tels marche étranger .

2.2. Les études sur la structure et le fonctionnement d'un marché étranger

Elles ont pour objectif **d'approfondir la connaissance** d'un marché nouveau, d'en identifier les principaux acteurs et les modalités de fonctionnement. Il est nécessaire d'analyser les différents éléments :

a) Analyser la demande qualitativement et quantitativement:

- Evaluer la consommation actuelle de produit, son évolution sur les dernières années et les tendances futures ;
- Connaître l'ensemble des intervenants sur le marché.
- Identifier les consommateurs actuels et potentiels.
- Déterminer les motivations d'achat, les habitudes d'achat et de consommation.

b) La concurrence :

L'étude doit quantifier l'offre de produits concurrents. Elle doit permettre de distinguer l'offre locale et l'offre de produits importés et mettre en évidence les principaux pays concurrents sur le marché cible. Il faudra aussi déterminer:

- La production nationale et son évolution.
- Les principaux producteurs locaux et leur production moyenne
- Les importations et leur évolution et les principaux pays d'origine
- Les principaux fournisseurs.

Il faudra aussi avoir des informations concernant la stratégie commerciale des concurrents, et leurs forces et faiblesses.

Programme de participation du GIPP aux salons internationaux de l'année 2019

Nom du Salon	Période	Nombre des Sté Exposantes / Foire	Nombre des Sté Visiteurs / Foire
Halieutis Agadir	24 - 20 Février	0	0
Seafood Bruxelles	09 - 07 Mai	7	2
SeafexDubai	31 - 29 Octobre	0	2
World Food Moscou	27 - 24 Septembre	1	2
Conxemar - Vigo	03 - 01 Octobre	4	2
Anuga - Allemagne	09 - 05 Octobre	2	2
Foire d'Importation de Chine	10 - 05 Novembre	1	0
SIPA ORAN	09 - 06 Novembre	1	1

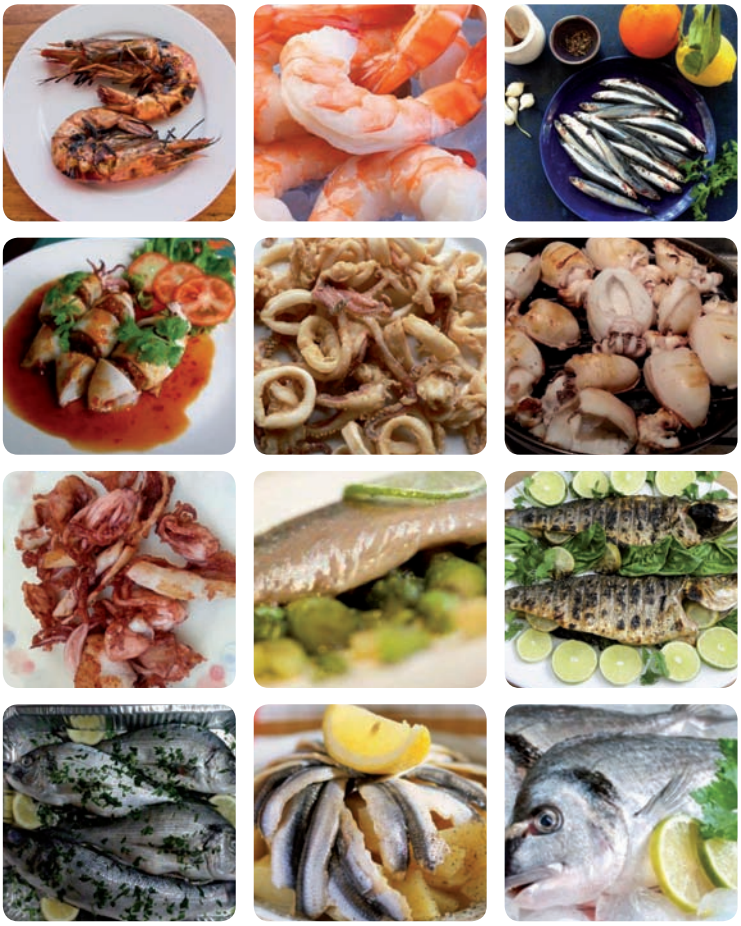

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري

GIPP

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
Tél. : 71 905 876 - Fax : 71 905 982
www.gipp.tn

Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger, - 1002 Tunis - Tunisie
Tél. : 71.905.876 Fax : 71.905.982
E-mail : gip.peche@gipp.tn